اقتصاد

مساعٍ لتحريك عقارات المغرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تسعى الحكومة المغربية لدعم الطلب لدى الشركات والأسر على اقتناء العقارات، إذ قامت بخفض كلفة تسجيل العقود 50 في المائة، غير أن خبراء يعتبرون أن ذلك لا يكفي، حيث يلحون على ضرورة خفض الأسعار ومعدلات الفائدة المصرفية. وضمنت الحكومة هذا الإجراء في مشروع قانون الموازنة المعدل، حيث من المنتظر أن يسري في حال تبنيه من قبل البرلمان، ويشمل القانون عقود اقتناء المحلات والمساكن...

وتأثر سوق العقارات بتداعيات جائحة كورونا، إذ تشير بيانات مؤشر أسعار الأصول العقارية، التي يصدرها البنك المركزي، إلى أن الصفقات العقارية تراجعت بنسبة 31,2 في المائة في الربع الأول من العام الحالي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ويلفت موثق عقود، فضّل عدم ذكر اسمه، إلى أن بيانات المركزي المغربي تعكس مرحلة بداية انتشار فيروس كورونا، بينما تفيد بيانات الموثقين أن الصفقات العقارية تراجعت 91 في المائة اليوم، إذ وصلت إلى 3500 عملية في الشهر، بينما المتوسط الشهري كان يصل في السابق إلى 40 ألف عملية. وأدت الأزمة الأخيرة إلى توقف عدد من مشاريع البناء والعقارات، إذ طاول ذلك 90 في المائة من المشاريع التي هجرها العمال بعد قرار الحجر المنزلي وحالة الطوارئ الصحية.

وجاء خفض كلفة التسجيل ضمن مقترحات المستثمرين في العقارات من أجل إنعاش السوق، إلا أنهم لم يكتفوا بذلك، بل أوصوا بخفض الضريبة على القيمة المضافة، وإعادة النظر في النظام المرجعي للأسعار. ويعتبر وديع مديح، رئيس جمعية المستهلكين المتحدين، أن خفض كلفة التسجيل بمعدل النصف لن يكون له تأثير كبير على سوق العقارات بالمغرب، على اعتبار أن خفضها من 3 و5 في المائة من قيمة العقار إلى 1,5 و2,5 في المائة لا يغري كثيراً المشترين المحتملين.

ويلفت إلى أنه يفترض من أجل إنعاش سوق العقارات بالمغرب خفض معدلات الفائدة المصرفية المرتفعة، التي تتراوح بين 5 و6 في المائة، إذ إنها تحمل المشترين تكاليف كبيرة، قد تصل في بعض الأحيان إلى حوالي ضعف قيمة العقارات.

كذلك يؤكد ضرورة خفض أسعار العقارات، عبر تقليص هوامش أرباح المطورين العقاريين وأصحاب الأملاك لتحريك السوق. ويرى أنه بعدما قرر البنك المركزي خفض سعر الفائدة الرئيسي في سياق الجائحة، كي ينتقل من 2 إلى 1,5 في المائة من أجل دعم الاقتصاد، يفترض في المصارف أن تواكب ذلك الإجراء، باعتماد معدلات فوائد منخفضة بالنسبة لمقتني العقارات، عوض السعي إلى توسيع هوامش أرباحها عبر تحميل العملاء تكاليف مرتفعة. وكان خبراء قد أكدوا أنه لكي يعود الطلب على العقارات في الفترة المقبلة، لا مفر من خفض الأسعار التي تعتبر مرتفعة، ما يفرض في تصورهم اتخاذ تدابير من أجل تشجيع الشراء، خاصة في ظل تراجع القدرة الشرائية للأسر. وكانت رابطة الاقتصاديين الاستقلاليين قد اعتبرت أن تحفيز الإنعاش العقاري والفاعلين فيه يمكن يأتي عبر خفض أسعار بيع المساكن بنسبة 10 في المائة، خاصة في ما يتصل بالسكن الاجتماعي وسكن الطبقة المتوسطة، وذلك حتى نهاية العام المقبل.

(ارنيستو بينافيدس/ فرانس برس)

مخاطر الأسواق الناشئة

أعلنت شركة تحليل المخاطر العالمية فيريسك مابليكروفت أن عشرات الأسواق الناشئة والمبتدئة ستواجه على الأرجح احتجاجات حاشدة في الأشهر المقبلة، في الوقت الذي يجري فيه تخفيف إجراءات العزل العام التي فُرضت للسيطرة على فيروس كورونا، وسط ارتفاع حدة الأزمات الاقتصادية داخل البلاد. وقالت الشركة إن 37 دولة في خطر، معظمها تتركز في أفريقيا وأميركا اللاتينية وكذلك روسيا البيضاء وبلغاريا وصربيا في أوروبا، من بين الدول التي هزتها احتجاجات في الأيام القليلة الماضية، وستتصاعد حدتها مستقبلاً، مع زيادة حالة عدم الرضا إزاء الحكومات. ويتوقع صندوق النقد الدولي انكماش اقتصادات الأسواق الناشئة والدول النامية خلال 2020.

أخبار

ارتفاع تضخم منطقة اليورو

قال مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي يوروستات الجمعة إن أسعار المستهلكين بمنطقة اليورو ارتفعت قليلاً في يونيو/ حزيران، بينما تراجعت مقاييس للتضخم الأساسي تستبعد المكونات المتقلبة، مؤكدة تقديرات

صادرة في وقت سابق. وشرح يوروستات أن التضخم السنوي في دول منطقة اليورو البالغ عددها 19 ارتفع 0,3 في المائة في يونيو، بعد أن زاد 0,1 في المائة فقط في مايو/ أيار. وعلى الرغم من الارتفاع.

تشييد المنازل يتسارع في أميركا

ارتفع بناء المنازل في الولايات المتحدة في يونيو/ حزيران، في ظل تقارير عن ارتفاع الطلب على الإسكان في المناطق منخفضة الكثافة السكانية، وفي الوقت الذي تسمح فيه الشركات للموظفين بالمرونة في العمل من المنزل بسبب جائحة كوفيد-19. وقالت وزارة التجارة الأميركية الجمعة إن معدل البدء في تشييد المنازل زاد 17,3 في المائة تقريباً.

انخفاض إنتاج نفط النرويج

قالت مديرية البترول النرويجية الجمعة إن إنتاج البلاد من النفط الخام انخفض في يونيو/ حزيران بأكثر من المتوقع مقارنة مع الشهر السابق، بينما ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي لكن بأقل مما كان متوقعاً. وهبط إنتاج البلاد من النفط الخام 12 في المائة مقارنة مع مايو/ أيار إلى 1,54 مليون برميل يومياً، وجاء أقل 4,1 في المائة عن التوقعات الرسمية.

فولكسفاغن تتوقع تراجع مبيعات الصين

توقعت فولكسفاغن الجمعة انخفاض مبيعاتها في الصين بنسبة في خانة الآحاد في العام الجاري، في الوقت الذي ستساعد فيه طرز جديدة للسيارات في التعافي من تراجع للمبيعات في أكبر سوق للسيارات في العالم. باعت شركة صناعة السيارات الألمانية 1,59 مليون سيارة في الصين في أول ستة أشهر من 2020، بانخفاض 17 في المائة من 1,92 مليون وحدة في نفس الفترة من العام الماضي.

مساع لتسوية حول خطة لبنان المالية

تسعى شركة لازارد، المستشار المالي للبنان، إلى تعديل خطة الإنقاذ المالي الحكومية للتوصل إلى تسوية مجدية بالنسبة لصندوق النقد الدولي، بعد أن لقيت الخطة رفضاً من جانب سياسيين وبنوك ومصرف لبنان المركزي. وقوضت اعتراضات من النخبة الحاكمة في لبنان الخطة التي تفترض وقوع خسائر فادحة في النظام المالي.

حزمة الاتحاد الأوروبي دونها خلافات

ناصر السهلي

انطلقت اجتماعات رؤساء حكومات دول الاتحاد الأوروبي في بروكسل، الجمعة، على أن تستمر حتى السبت. وخلال هذه القمة المباشرة الأولى بعد انتشار كورونا، ستجري 27 دولة أوروبية نقاشات بشأن ميزانية الاتحاد حتى عام 2027، إضافة إلى آليات تنفيذ خطة الإنعاش بعد انتشار فيروس كورونا وتأثيرها على اقتصاديات دول جنوب القارة، خاصة إيطاليا وإسبانيا. وتسود الخلافات بين الدول حول قضية صرف 750 مليار يورو على خطة إنقاذ الاقتصادات، منذ أن تم إطلاقها في مايو/ أيار الماضي، من خلال اتفاق مشترك ما بين المستشارة الألمانية، أنغيلا ميركل، والرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون. ولاقت الخطة معارضة بعض دول الشمال، التي تعارض تقديم منح للدول المتضررة، وتسعى للتحفيز عبر قروض مشروطة بالإصلاحات.

الاجتماع «غير العادي» سبقه طرح رئيس المجلس الأوروبي، شارل ميشيل، يحدد فيه الهدف من خطة الإنعاش بعنوان «التقارب والمرونة والتحول، وذلك يتطلب منا إصلاح ما أحدثه كورونا على اقتصاداتنا ولبناء مجتمعاتنا». ولا يتوقف السجال الأوروبي عند رقم 750 مليار دولار، فبرأي ميشيل تحتاج دول الاتحاد إلى أكثر من ألف مليار يورو للاستجابة للتحديات والعودة التامة على المدى الطويل إلى الوضع الذي سبق الجائحة.

يأمل الأوروبيون المنقسمون أن تحقق قمتهم خلال يومين ما فشلت أشهر في تحقيقه، حيث يعول البعض، وخصوصا ألمان، على اتفاق تاريخي حول المبلغ الضخم، المفترض أن يكون جزءا منه كقروض يعاد تحصيلها بين 2026 و2058. لكن البعض من خبراء الشأن الأوروبي في كوبنهاغن وبرلين يشككون في قدرة رؤساء وقادة الاتحاد على التوصّل إلى حلول حول أهم التفاصيل، وبالأخص المتعلقة بتوزيع المنح ومصدرها (نحو نصف مليار يورو). ويأتي ذلك على خلفية معارضة سياسية وشعبية في بعض الدول، كالدنمارك والسويد، في تحمل أعباء مساعدة الدول المتضررة. وخصوصاً أن كوبنهاغن تناقش هذه الأيام رفع السن التقاعد من 63 سنة إلى 70 سنة للحفاظ على مستويات النجاح الاقتصادي ودولة الرفاهية، فيما يعارض كثيرون «دفع المتقاعدين لثمن تمويل دول جنوب القارة». ويصل الأمر ببعض أحزاب اليمين إلى رفع صوتها عاليا للانسحاب من الاتحاد.

مالية

مصارف لبنان
دراسة إعادة الهيكلة تُقلق المودعين

تتجه المصارف اللبنانية نحو إعادة الهيكلة، في خطوة تقود إلى عمليات دمج في سوق يضم حوالي 47 مصرفاً، فيما يسود القلق بين المودعين على أموالهم

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

أصدر حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة مذكرة إدارية وقّعت بتاريخ 15 يوليو/ تموز الجاري تفيد بإنشاء لجنة خاصة تسمى «لجنة إعادة هيكلة المصارف»، وتقوم مهامها على دراسة هيكلة المصارف اللبنانية، واقتراح التعديلات الضرورية على الضوابط الاحترازية لعملها، والتدقيق بالأداء المالي للقطاع واقتراح الخطوات اللازمة للحفاظ على سلامته. إلا أن هذه الخطوة، أثارت مخاوف اللبنانيين على مصير ودائعهم المحتجزة في البنوك من دون أي سند قانوني أو دستوري، خاصة أصحاب الودائع الصغيرة والمتوسطة، فيما أعلن عدد من المسؤولين السياسيين والماليين عن تهريب مليارات الدولارات التي تعود إلى كبار المودعين منذ مطلع العام الماضي.

ويقول كبير الاقتصاديين في مجموعة بنك بيبلوس الدكتور نسيب غبريل لـ«العربي الجديد» إن مهام اللجنة واضحة وتتمثل في الإشراف على هيكلة القطاع المصرفي، والمعنى الأساسي بإعادة هيكلة القطاع المصرفي هو البنك المركزي الذي يشرف على عملية من هذا النوع، بالإضافة إلى المصارف التجارية. ويلفت إلى أنه يجب ترك القطاع يعيد هيكلة نفسه وذلك لمصلحة الاقتصاد اللبناني، باعتبار أنّ تدخّل جهات أخرى بالموضوع من شأنه أن يؤثر سلباً على الثقة ويضرّ بصورة البلد وهويته الاقتصادية.

ويضيف غبريل: «نحن نعلم أنّ القطاع المصرفي ونتيجة الضغوط الاقتصادية وأزمة السيولة إلى جانب عوامل عدّة قد يتجه إلى إعادة الهيكلة، لكن العملية لا تُفرض من فوق، أي كما كان يوحي مضمون برنامج الحكومة بذلك، إذ إن ضغوطات الأسواق والمنافسة بين المصارف والعوامل المصرفية والمالية والنقدية هي التي تقرّر وتشكل ضغطاً على المصارف من أجل سلك طريق التملّك أو الدمج، والقرار يعود بالنتيجة إلى مجالس إدارة البنوك من خلال تصويت الجمعية العمومية التابعة لكل مصرف».

ويشير غبريل إلى أنه في أوائل التسعينيات بعد انتهاء الحرب اللبنانية (1975-1990) كان هناك 82 مصرفاً والبنك المركزي أشرف على عمليات دمج وتملّك وسحب الرخص تدريجياً، إضافة إلى تقوية رساميل المصارف، واليوم أصبح عدد المصارف التجارية في لبنان 47، علماً أنّ مسألة التملك أو الدمج لا يتم اللجوء إليها فقط في الأزمات بل أيضاً في الأوضاع الطبيعية،

> ارتفاع كبير بنسب التعثر في سداد القروض المصرفية

خلال النمو الاقتصادي والاستقرار والثقة، وحصل ذلك سواء في لبنان أو بلدان أخرى. ويلفت غبريل إلى أنّ «مسألة إعادة هيكلة المصارف تحتاج إلى وقتٍ ومسارات يجب أن نمرّ بها، لكن الدمج ليس بجديد على لبنان، وضغوطات الأزمة الاقتصادية الراهنة لم تؤثر فقط على المصارف بل طاولت غالبية القطاعات التي شملها أو قد تتجه إلى إعادة الهيكلة والدمج، بيد أن الأضواء مسلّطة أكثر على المصارف باعتبار أنّ المودعين يريدون معرفة مصير ودائعهم نتيجة إعادة الهيكلة من دمج وتملّك».

وفي هذا السياق، يؤكد غبريل أن الدمج لا يعرّض الودائع للخطر والتجارب الماضية لم تسجّل خسارة أحد لودائعه في القطاع المصرفي يوم تمّ اللجوء إلى الدمج والتملك، لكن الأزمة الحالية أدت إلى إجراءات اضطرت المصارف لاعتمادها في ظلّ غياب الإصلاحات من قبل الحكومة وتراجع الثقة وغيرهما من العوامل التي يعود القرار فيها إلى الدولة لا المصارف.

من جهته، يقول الخبير الاقتصادي والمالي وليد أبو سليمان لـ«العربي الجديد» إنّ خطوة إعادة هيكلة المصارف جيّدة، لكن العبرة تبقى في التنفيذ، وخصوصاً أنّ المصارف لم تمتثل سابقاً للقرارات أو المذكرات التي تصدر عن المصرف المركزي، منها رفع الرساميل. ويشير إلى أنّ عملية الدمج ستشمل المصارف المتعثرة مع أخرى غير متعثرة تبعاً للدراسات التي يقوم بها كلّ مصرف، علماً أن أهم خطوةٍ تكمن في إعادة الرسملة، لأن المصارف لا تلتزم بالمعايير الدولية، ما يؤثر على التعامل بينها وبين المصارف المراسلة.

ويضيف أبو سليمان: «هناك تقريباً 80 مليار دولار شهادات إيداع من المصارف ومكشوفة على البنك المركزي والدين السيادي، والدولة سبق أن تعثرت في سداد سندات اليوروبوند، وهي مكشوفة على القروض التي منحتها للقطاعات الاقتصادية والأسر، ما جعل التعثر مرتفعاً». ويلفت إلى أن خطة الحكومة حددت نسبة التعثر بثلاثين في المائة على القروض، في حين تراوحت وفق لجنة الرقابة في المصارف بين 14 إلى 15 في المائة. ويعتبر أبو سليمان أن الوضع يزداد سوءاً والقروض المتعثرة تتصاعد، ومن هذا المنطلق تجب إعادة النظر بوضع البنوك ومطالبتها بإعادة الرسملة.

احتجاج أمام مقر مصرف لبنان في بيروت (فتحي الصبري/ فرانس برس)

ليبيا

«ديلويت» تراجع حسابات البنك المركزي

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

وافق مصرف ليبيا المركزي في طرابلس والمصرف الموازي في البيضاء تحت الضغط الدولي، على مراجعة الحسابات المالية عبر شركة «ديلويت» الإنكليزية، بعقد قيمته 4,8 ملايين دينار (3,42 ملايين دولار). وتراهن الأمم المتحدة على أن تكون هذه العملية الرقابية خطوة أولى لتوحيد المصرف المركزي المنقسم منذ خمس سنوات.

وقالت مصادر من مصرف ليبيا المركزي في طرابلس لـ «العربي الجديد» إن المركزي جاهز لمراجعة حساباته المصرفية متوقعة انتهاء التقرير بعد ستة أشهر إلى سنة.

وأدانت الولايات المتحدة في بيان ما قالت إنه تأخير «غير قانوني» في المراجعة. والأسبوع الماضي، طلب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس من مجلس الأمن اتخاذ إجراء المضي قدما في المراجعة. وأكد المحلل المالي سليمان محمد لـ «العربي الجديد» أن القصد من عملية التدقيق والمراجعة هو حصر الأصول المتاحة لكل من المصرفين، وأضاف أن الإدانة في حال اكتشاف مخالفات، في ظروف الانقسام السياسي والمؤسساتي الحالي، لن تغير شيئاً من واقع الحال.

ورأى المحلل الاقتصادي عادل الكيلاني أن المراجعة الدولية لحسابات مصرف ليبيا المركزي تشكل انتهاكا للسيادة الليبية، وانكشافا لسرية الأرصدة والحسابات، قد يتم استغلالها من قبل دول أجنبية. وقال لـ «العربي الجديد»: «لا أعتقد أنه في تاريخ البنوك المركزية، قامت لجنة دولية بمراجعة حسابات مصرف مركزي لدولة مستقلة».

كما بين المحلل الاقتصادي أبوبكر الهادي أن هناك فساداً وشكوكاً تحوم حول عمليات مصرفية تمت من خلال المصرفين، مع وجود اتهامات حول تهريب الأموال والتلاعب في احتياطيات وودائع المصارف.

> شبهات مالية ترتبط بتهريب الأموال والتلاعب بالودائع

يذكر أن المصرف المركزي في طرابلس، هو المعترف به دوليا، ويتسلم جميع إيرادات الدولة ومنوط به طباعة النقود. ويأتي الانقسام المالي في ظل صراعات متواصلة بين المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني المعترف به دوليا، وحكومة موازية في شرق البلاد تابعة للواء المتقاعد خليفة حفتر.

وفي سبتمبر/ أيلول 2018، كشف تقرير لجنة خبراء صادر عن الأمم المتحدة، تورّط صدام نجل اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر بسرقة أموال حكومية في نهاية 2017، خلال عملية طاولت فرع مصرف ليبيا المركزي وسط مدينة بنغازي.

ويقوم المصرف المركزي الموازي في طبرق، منذ سنوات، بطباعة العملة عبر شركة «غوزناك»، المملوكة للحكومة الروسية، وضبطت حكومة مالطا 1,1 مليار دولار من العملة الليبية المطبوعة.

الجزائر

دعم الري لمواجهة مخلفات الجفاف

الجزائر ـ **حمزة كحال**

كشف مدير الري وتنمية سلاسل الإنتاج في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية، عبد الرحيم صغران، أن «الحكومة قررت إطلاق عملية دعم عمليات الري بالنسبة لجميع الفلاحين المنتجين للزيتون والتفاح والخضروات في البيوت البلاستيكية، بالإضافة إلى محاصيل الحبوب كالقمح والشعير، إضافة أيضاً إلى دعم الأعلاف، وذلك لمساعدتهم في مواجهة مخلفات موجة الجفاف التي مست البلاد طيلة شتاء 2020.»

وأضاف صغران لـ «العربي الجديد» أن «العملية تخص الري والسقي بتقنية التقطير، وتخص شراء مضخات الآبا». وشرح أن كلفة الدعم تقدر بحوالي 120 ألف دينار (950 دولاراً)، فيما إقامة الأحواض المائية بغشاء بلاستيك ستتحقق بدعم يصل 400 ألف دينار (3100 دولار).»

كما قال إن «عملية استقبال ملفات طلب الدعم ستنطلق بدءا من الأحد، وتكون عبر وضع طلب خطي يتعهد فيه الفلاح باستغلال الدعم المالي في عملية السقي والري، مع فاتورة تقديرية لعتاد الري، على أن لا تتعدى دراسة الملفات 7 أيام». وتشهد الجزائر موجة جفاف غير مسبوقة، حيث سجل موسم الشتاء (ديسمبر/كانون الأول 2019- مارس/آذار 2020) تراجع تساقط الأمطار بنسبة 50 في المائة عن العام ما قبل الماضي 2018، ونحو 60 في المائة، مقارنة بالأعوام السابقة.

الجفاف الحف اضرارا بالمواسم الزراعية (Getty)

وضعية دفعت بعدد من المزارعين إلى حيل مختلفة لإنقاذ زراعتهم، منها استخدام ماكينات سحب المياه أو شراء صهاريج المياه بقرابة 9 آلاف دينار أسبوعيا (80 دولارا).

وإلى ذلك، قدر الأمين العام للاتحاد العام للمزارعين الجزائريين، محمد عليوي، «نسبة المساحات المتضررة من الجفاف وانتشار التشققات بنحو 50 في المائة من المساحات المزروعة، فيما تنخفض النسبة إلى نحو 30 في المائة في المحافظات التي تقع فيها سدود كبيرة».

وأضاف عليوي في تصريح لـ «العربي الجديد»، أن «موجة الجفاف التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة، قلصت من مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام». ورمى الأمين العام لأكبر تكتل للمزارعين في الجزائر، بسهامه على الحكومة التي «تقف متفرجة على المزارعين وهم يموتون ببطء، في وقت تنفق قرابة مليارَي دولار لاستيراد الحبوب من قمح وشعير وذرة». واضطرت الحكومة الجزائرية إلى تعديل توقعاتها المالية في 2020، تحت ضغط تهاوي عائدات النفط، حيث تتوقع تهاوي احتياطي البلاد من العملة الصعبة من 51,6 مليار دولار، كما هو محدد في الموازنة الحالية، إلى 44,2 مليار دولار في الموازنة التكميلية.

تحقيق

يشكك الباحثون وخبراء المياه السودانيون في إعلان إثيوبيا أنها لم تبدأ بعد في ملء سد النهضة، مستندين إلى ما أعلنته وزارة الري السودانية من تناقص منسوب المياه. ويشرح هؤلاء الأضرار الكبيرة التي يلحقها هذا الإجراء الأحادي باقتصاد الخرطوم

السودان وسد النهضة
الزراعة والكهرباء تتأثران بالإجراء الإثيوبي

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

أثارت المعلومات عن أن الحكومة الإثيوبية بدأت بملء سد النهضة قبل انتهاء التفاوض مع مصر والسودان، ردود أفعال كبيرة في الداخل السوداني، خاصة إثر تناقص منسوب مياه النيل بما يعادل 90 مليون متر مكعب يوميا، وفق تأكيدات وزارة الري السودانية. وعلمت «العربي الجديد» من مصادر موثوقة داخل وزارة الري أن اللجنة المختصة بالتفاوض حول السد بالوزارة بدأت اجتماعات كثيفة ومتواصلة منذ صباح الخميس، للتباحث حول الخطوة القادمة للحكومة السودانية للرد على الإجراء الإثيوبي بملء السد دون موافقة أطراف التفاوض.

وبعدما نقلت وكالات الأنباء عن وزارة الري الإثيوبية البدء بملء السد، نفى وزير الري الإثيوبي، سيليشي بيكيلي، هذا الخبر، وأكد أن تراكم المياه من الجهة الإثيوبية يعود إلى ارتفاع منسوب الأمطار.

وأعربت وزارة الري السودانية في بيان لها عن رفضها أي إجراءات أحادية الجانب يتخذها أي طرف، خصوصا مع استمرار جهود الاتحاد الأفريقي ورئيس جنوب أفريقيا، سيريل رامافوزا، للتوصل إلى توافق ما بين الدول الثلاث في النقاط الخلافية العالقة، والتي يمكن الاتفاق حولها إذا توفرت الإرادة السياسية.

وقلل وزير الزراعة السابق عثمان التوم في حديث لـ «العربي الجديد» مما يشاع من تأثر حصة السودان من المياه، لافتاً إلى «عدم استهلاك كافة نصيبنا من المياه لقلة مراكز التخزين»، معدداً إيجابيات الاستفادة القصوى من مياه النيل في زيادة المساحات المزروعة، مما يزيد الإنتاج وتوظيف العمالة في الزراعة والحصاد كما يزيد التوليد المائي.

ولفت إلى أن انتظام جريان المياه يساهم في إنعاش قطاع النقل النهري، وتوفير التوليد الكهربائي بالاستفادة من تخزين سد النهضة للمياه طيلة العام.

وقال الخبير في مياه النيل أحمد المفتي لـ «العربي الجديد» إن القضية أكبر من تناقص حصة السودان من مياه النيل، «رغم أن التناقص يعني انخفاض المنسوب لـ 1,27 متر على طول ضفتي النهر من الحدود الحبشية إلى الحدود المصرية، ويؤدي ذلك إلى تراجع المساحات الزراعية المروية، وانخفاض الثروة السمكية والتوليد الكهربائي».

وشرح أن إثيوبيا نفت بدء ملء السد بإجراء منفرد، على الرغم من تأكيد التلفزيون الإثيوبي لذلك، نقلا عن وزير الري الإثيوبي، «ولكن لو كان تراكم المياه في الجهة الإثيوبية من السد مجرد سقوط أمطار غزيرة، لما أكدت وزارة الري السودانية، انخفاض المنسوب في محطة الديم الحدودية عن منسوب العام الماضي». واستعرض المفتي سيناريوهات يمكن أن تقوم بها الحكومة السودانية للحفاظ على حقوق السودان المائية، منها إيقاف المفاوضات فورا بغض النظر عن الأضرار، «حيث إن أي استمرار للمفاوضات بعد بدء الملء بإجراء منفرد، يعني قوننة الإجراء الإثيوبي غير المشروع».

وأشار إلى أن السيناريو الثاني هو ضرورة سحب التوقيع على اعلان المبادئ فورا، لأن الملء بإجراء منفرد يعتبر بمثابة انتهاك إثيوبي واضح للإعلان يضاف لانتهاكاتها الأخرى. أما السيناريو الثالث فهو رفع هذه القضية بصورة فورية إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار بموجب الفصل السابع، لإلزام إثيوبيا بوقف الملء وتوقيع اتفاق ملزم مع السودان ومصر، يحدد حقوق والتزامات كل دولة، لأن مجلس الأمن سبق له أن طلب من إثيوبيا، عدم الملء بإجراء منفرد.

> 4,6
> مليارات دولار دفعتها إثيوبيا لتشييد سد النهضة منذ العام 2011، والذي سيصبح عند إنجازه أكبر سدّ كهرمائي في أفريقيا، مع قدرة إنتاج بقوة ستة آلاف ميغاواط.

وقال إن السيناريو الرابع هو تكوين فريق سوداني لدراسة آثار انخفاض المنسوب 1,27 متر لتحديد الأضرار على المواطنين السودانيين، على طول مجرى النهر حتى الحدود السودانية المصرية، وذلك لتحديد ما يلزم من تعويضات عن الضرر اللاحق بالسودان، خاصة وأن إثيوبيا التزمت في إعلان المبادئ بتكوين فريق لإجراء الدراسات الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية وأمان السد قبل الملء، ولكنها لم تفعل شيئا في هذا الخصوص.

> دعوات سودانية لوقف المفاوضات ورفع ملف السد إلى مجلس الأمن
>
> قلق من تخزين المزيد من المياه مع ارتفاع منسوب النيل في يوليو

وعدد الخبير المائي سلمان محمد سلمان مكاسب وخسائر سد النهضة، مشيرا إلى أن السد يؤدي لحجز جزء كبير من كميات الطمي الضخمة التي يحملها النيل الأزرق كل عام إلى السودان، والتي تفوق كميّتها 50 مليون طن. وتراكم هذه الكميات بسبب عبر السنين فقدان خزاني سنار والرصيرص لأكثر من نصف الطاقة التخزينية للمياه والتوليدية للكهرباء.

وقال إن الطمي هذا لا يزال السبب الرئيس في استمرار تقنين الكهرباء لساعات طويلة في كل أنحاء السودان نتيجة إغلاق الطمي توربينات خزان الرصيرص.

وأشار إلى إطالة السدّ لعمر خزان الرصيرص، بحجزه كمية من الأشجار والمواد الأخرى الضخمة التي يجرفها النيل الأزرق وقت اندفاعه الحاد في شهري يوليو/ تموز وأغسطس / آب من كل عام، فضلاً عن إبقائه الفيضانات المدمّرة التي تجتاح مدن النيل الأزرق في السودان. كما ينظّم السد انسياب النيل طوال العام في السودان. كما يساعد انتظام الانسياب في تعدّد الدورات الزراعية في السودان، وفي انتظام وتزايد التوليد الكهربائي بسدي الرصيرص ومروي.

وأشار سلمان إلى إسهام انسياب النيل الأزرق على مدى العام في التغذية المتواصلة للمياه الجوفية كل أشهر السنّة، بدلاً عن تغذيتها فقط في الأشهر الثلاثة التي يفيض فيها النيل.

وقال إن الحكومة الإثيوبية وعدت ببيع كهرباء سدّ النهضة للسودان ومصر بسعر التكلفة. وهذا السعر هو حوالي ربع التكلفة لتوليد الكهرباء في سدي مروي والسدّ العالي. وقد بدأ السودان بالفعل في الاستفادة من الكهرباء التي تقوم إثيوبيا بتوليدها من الأنهر الأخرى، بعد توقيع اتفاقية مع إثيوبيا لشراء الكهرباء منها.

كما وعدت إثيوبيا كذلك بمدّ السودان بمياه لري المشاريع الزراعية في ولاية النيل الأزرق من بحيرة سدّ النهضة عبر قناة من البحيرة تصل إلى هذه المشاريع، إن رغب السودان في ذلك.

وقال خبير الموارد المائية بوزارة الري السودانية المهندس حيدر يوسف لـ «العربي الجديد» إن الإجراء الإثيوبي بملء السد، قبل اكتمال التفاوض وتناقص حصة المياه من النيل الأزرق، يعتبر مخالفا للقانون الدولي. وتوقع يوسف أن تتناقص المياه أكثر مما ذكرته وزارة الري السودانية، عقب دخول فصل الخريف وارتفاع منسوب مياه النيل خلال شهر يوليو الحالي وبداية الفيضان، والذي تخطط فيه الحكومة الإثيوبية لتخزين 5 مليارات متر مكعب من المياه، مما يؤدي لتناقص تدفق النيل عقب الفيضان بواقع 300 مليون متر مكعب يوميا، الأمر الذي يؤثر سلبا على السودان، والذي يرتب إفراغ سدي الرصيرص ومروي تحسبا للفيضان العالي، محذرا من أن ذلك يؤدي إلى مشاكل حقيقية في الزراعة وإنتاج الكهرباء.

تداعيات تناقص حصة المياه

توقع الخبير الزراعي السوداني غريق كمبال أن تكون آثار تناقص حصة السودان من مياه نهر النيل بسبب السد كبيرة جداً. ولفت إلى انعكاسات هذا الإجراء تراجعاً واسعاً في الإنتاج الزراعي، بسبب اعتماد المساحات المزروعة في السودان على الري من الترع الرئيسية التي تتم تغذيتها من النيل الأزرق عبر سدي الرصيرص وسنار.

وقال كمبال إن ملء النهضة يؤدي لإيقاف موسم الدميرة (هو موسم يصل فيه نهر النيل إلى مستوى الفيضان) في ولايتي الشمالية ونهر النيل، مما يؤثر كذلك على المواسم الزراعية. وتعثرت المفاوضات بين مصر وإثيوبيا والسودان على مدار السنوات الماضية، وتتمثل النقاط الشائكة في المحادثات في كمية المياه التي ستطلقها إثيوبيا في اتجاه مجرى النهر من السد، في حالة حدوث جفاف ممتد لعدة سنوات وكيف ستحل إثيوبيا ومصر والسودان أي نزاعات مستقبلية. تتخوف القاهرة من تأثير سلبي محتمل للسد على تدفق حصتها السنوية من مياه نهر النيل البالغة 55,5 مليار متر مكعب تمثل 90 في المائة من إمداداتها المائية، في حين يحصل السودان على 18,5 مليارا، وتأتي 85 في المائة من مياه النيل من النيل الأزرق عبر إثيوبيا.

قلق على الأروة السمكية في السودان (الأشرف الشاذلي/ فرانس برس)